

معهد فليحان ينظم ورشة عمل حول الإصلاحات الاجتماعية في الموازنة

المستقبل - السبت ٢١ شباط ٢٠٠٩ - العدد ٢٢٢٦ - المستقبل الإقتصادي - صفحة ١٢

نظم المعهد المالي - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، أمس، ورشة عمل عن "الإصلاحات الاجتماعية المقترحة في آلية الموازنة العامة في لبنان".

وتحدثت كوثر دارة، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المال، فعرضت أرقام الإنفاق الاجتماعي في مشروع موازنة ٢٠٠٩، وأشارت الى ان إجمالي الانفاق الاجتماعي بلغ ٣٥٢٠ ملياراً، أي ٢٢,٦% من إجمالي النفقات، و٣٩% من إجمالي النفقات الأولية و٨% من الناتج المحلي.

وعرضت دارة توزيع مبالغ الدعم في مشروع موازنة ٢٠٠٩، وهي ٣٠ مليار ليرة لدعم المازوت الأحمر، و٥٠ ملياراً لسداد سلفة لدعم القمح، و٨٠ ملياراً للمدارس المجانية، و٣٠ ملياراً مساعدة عن كل يوم حضور فعلي في المدارس الرسمية، إضافة الى دعم مؤسسة كهرباء لبنان الذي يبلغ ١٤٨٦ مليار ليرة". وأشارت الى أن إجمالي الإنفاق على الدعم الاجتماعي في مشروع موازنة ٢٠٠٩ يبلغ ١٦٧٦ مليار ليرة، وهذا المبلغ يشكل ١١% من إجمالي النفقات العامة و١٨% من إجمالي النفقات الأولية".

وعددت دارة الأهداف العامة للإصلاح الاجتماعي، وأولها "تحقيق أهداف الألفية المتمثلة في مكافحة الفقر وتحسين المؤشرات الصحية والتعليمية". وأضافت أن "الإصلاح يهدف أيضاً الى تحسين فاعلية الإنفاق الاجتماعي، من خلال إعادة النظر في توزيع الموارد بما يحسن المؤشرات العامة لا سيما لجهة حجم التغطية ونوعية الخدمات الاجتماعية وكلفتها". وشددت كذلك على أهمية "تحسين الاستهداف، من خلال تحديد أكثر دقة للفئات الأشد حاجة والتخفيف من تسرب الموارد إلى من ليسوا بحاجة إليها".

وشرحت دارة المشكلات التي يعانيها القطاع الاجتماعي والتي تؤثر في الموازنة العامة. وتناولت موضوع الإصلاح في قطاع الصحة، وقالت: "أما بالنسبة الى إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن الإصلاحات تسعى الى معالجة هيكلية لعجز الصندوق تتضمن تحسين الإيرادات وترشيد النفقات (في فرعي المرض والأمومة والتعويضات العائلية)، وتطوير أنظمة رقابة موضوعية على استهلاك الخدمات الصحية، وتطوير أنظمة الصندوق وتحسين الإدارة وتوفير خدمة أفضل للمستفيدين".

وعقّب على محاضرة دارة الخبير الاقتصادي أديب نعمة، فكشف عن دراسة هي الأولى من نوعها أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الحرمان والفقر البشري في ٧ دول عربية بينها لبنان، أظهرت أن الفئة الفقيرة أو المحرومة في لبنان هي بحدود ٧%، أما في سوريا فالنسبة هي الضعيف، في حين أنها في تونس والجزائر فوق العشرين في المئة، وفي المغرب نحو ٣٦%، وفي اليمن وجيبوتي فوق ٧٠%.

النقد

دائرة: الانفاق الاجتماعي 22,6% من الموازنة

قالت السيدة كوثر دارة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المال، في سياق عرضها أرقام الإنفاق الاجتماعي في مشروع موازنة ٢٠٠٩، أن "الانفاق على الصحة يبلغ ٨٢٣ مليار ليرة، وعلى التعليم ١٢٨٧ ملياراً، وعلى التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة ١٣٠٠ مليار، إضافة الى ١١٠ مليارات لنفقات اجتماعية أخرى، مما يجعل إجمالي الانفاق الاجتماعي ٣٥٢٠ ملياراً، أي ٢٢,٦ في المئة من إجمالي النفقات، و ٣٩ في المئة من إجمالي النفقات الأولية و ٨ في المئة من الناتج المحلي".

السفير

ورشة «الإصلاحات المقترحة في الموازنة العامة»

الإنفاق الاجتماعي 22,6% من إجمالي النفقات

نظم المعهد المالي - معهد باسيل فليجان المالي والاقتصادي ورشة عمل عن «الإصلاحات الاجتماعية المقترحة في آلية الموازنة العامة في لبنان». وتحدثت كوثر دارة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المال، فعرضت لأرقام الإنفاق الاجتماعي في مشروع موازنة ٢٠٠٩، مشيرة إلى أن «الإنفاق على الصحة يبلغ ٨٢٣ مليار ليرة، وعلى التعليم ١٢٨٧ مليار ليرة، وعلى التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة ١٣٠٠ مليار ليرة، إضافة الى ١١٠ مليارات ليرة لنفقات اجتماعية أخرى، مما يجعل إجمالي الإنفاق الاجتماعي ٣٥٢٠ ملياراً أي 6.22 في المئة من إجمالي النفقات، و ٣٩ في المئة من إجمالي النفقات الأولية و ٨ في المئة من الناتج المحلي». كذلك عرضت توزيع مبالغ الدعم في مشروع موازنة ٢٠٠٩، وهي 30 مليار ليرة لدعم المازوت الأحمر، و ٥٠ ملياراً لتسديد سلفة لدعم القمح، و ٨٠ ملياراً للمدارس المجانية، و ٢٠ ملياراً مساعدة عن كل يوم حضور فعلي في المدارس الرسمية، إضافة إلى دعم مؤسسة كهرباء لبنان الذي يبلغ ١٤٨٦ مليار ليرة». وأشارت إلى أن إجمالي الإنفاق على الدعم الاجتماعي في مشروع موازنة ٢٠٠٩ يبلغ ١٦٧٦ مليار ليرة، وهذا المبلغ يشكل ١١ في المئة من إجمالي النفقات العامة و ١٨ في المئة من إجمالي النفقات الأولية. «وأوضحت أن «نقص الاستراتيجيات يؤدي إلى عدم قدرة الموازنة على التوقع لمدى أبعد من سنة واحدة، ويؤثر بها». وقالت إن «مشكلات القطاع الاجتماعي تؤدي إلى عدم وجود رابط بين التخطيط القطاعي والتخطيط المالي، وإلى جعل تحضير الموازنة يعتمد على المبدأ التراكمي وليس مرتبطاً بأهداف وبرامج واضحة.»

أما بالنسبة إلى إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فقالت: إن الإصلاحات تسعى إلى معالجة هيكليّة لعجز الصندوق تتضمن تحسين الإيرادات وترشيد النفقات (في فرعي المرض والأمومة والتعويضات العائلية)، وتطوير أنظمة رقابة موضوعية على استهلاك الخدمات الصحية، وتطوير أنظمة الصندوق وتحسين الإدارة وتوفير خدمة أفضل للمستفيدين، والربط الإلكتروني للضمان مع المستشفيات الفروع، والانتقال من نظام نهاية الخدمة إلى نظام تقاعد يؤمن حماية اجتماعية، وضبط تكاليف التحويل إلى الصندوق، وتحسين التوقع المسبق لمتوجبات الدولة للضمان، وتحسين الخدمة والقدرة على وضع سياسات صحية وطنية.»

وعقب على محاضرة دارة الخبير الاقتصادي الدكتور أديب نعمة، فكشف في سياق تعقيبه عن دراسة هي الأولى من نوعها أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الحرمان والفقر البشري في ٧ دول عربية بينها لبنان، أظهرت أن الغثة الفقيرة أو المحرومة في لبنان هي في حدود ٧ في المئة، أما في سوريا فالنسبة هي الضعف.

الأخبار

UNDP: الموازنة غير مرتبطة ببرامج واضحة

أعلنت كوثر دارة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المال، أن «نقص الاستراتيجيات يؤدي إلى عدم قدرة الموازنة على التوقع لمدى أبعد من سنة واحدة، ويؤثر بها». وقالت خلال ورشة نظمتها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي عن «الإصلاحات الاجتماعية المقترحة في آلية الموازنة العامة في لبنان»، إن «مشكلات القطاع الاجتماعي تؤدي إلى عدم وجود رابط بين التخطيط القطاعي والتخطيط المالي، وإلى جعل تحضير الموازنة يعتمد على المبدأ التراكمي، وليس مرتبطاً بأهداف وبرامج واضحة».

ولفتت دارة إلى أن إجمالي الإنفاق الاجتماعي في موازنة عام ٢٠٠٩ يبلغ ٢٢,٦ في المئة من إجمالي النفقات، و٣٩ في المئة من إجمالي النفقات الأولية و٨ في المئة من الناتج المحلي. وأشارت دارة إلى أن «الإنفاق على الصحة يبلغ ٨٢٣ مليار ليرة، وعلى التعليم ١٢٨٧ مليار ليرة، وعلى التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة ١٣٠٠ مليار ليرة، إضافة إلى ١١٠ مليارات ليرة لنفقات اجتماعية أخرى».

كذلك عرضت توزيع مبالغ الدعم في مشروع موازنة ٢٠٠٩، «وهي ٣٠ مليار ليرة لدعم المازوت الأحمر، و٥٠ ملياراً لتسديد سلفة لدعم القمح، و٨٠ ملياراً للمدارس المجانية، و٣٠ ملياراً مساعدة عن كل يوم حضور فعلي في المدارس الرسمية، إضافة إلى دعم مؤسسة كهرباء لبنان الذي يبلغ ١٤٨٦ مليار ليرة». لافتة إلى أن إجمالي الإنفاق على الدعم الاجتماعي في مشروع موازنة ٢٠٠٩ يبلغ ١٦٧٦ مليار ليرة، وهذا المبلغ يمثل ١١ في المئة من إجمالي النفقات العامة و١٨ في المئة من إجمالي النفقات الأولية.

وقالت إن الإصلاحات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تسعى إلى معالجة هيكلية لعجز الصندوق، تتضمن تحسين الإيرادات وترشييد النفقات (في فرعي المرض والأمومة والتعويضات العائلية)، وتطوير أنظمة الرقابة، والانتقال من نظام نهاية الخدمة إلى نظام تقاعد يؤمن حماية اجتماعية.

(الأخبار)

اللقاء

يومية سياسية - عربية

تحدثت في ورشة عمل في معهد باسل فليحان دائرة: الإنفاق الاجتماعي ٢٢,٦% من إجمالي الموازنة

لفتت ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المال كوثر دارة إلى أن إجمالي الإنفاق الاجتماعي بلغ ٣٥٢٠ ملياراً أي ٢٢,٦% من إجمالي النفقات و٣٩% من إجمالي النفقات الأولية و٨% من الناتج المحلي.

كذلك تحدثت دارة في كلمتها أمس في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في ورشة العمل التي نظّمها المعهد عن <الإصلاحات الاجتماعية المقترحة في آلية الموازنة العامة في لبنان> وعرضت لتوزيع مبالغ الدعم في مشروع موازنة ٢٠٠٩ وهي ٣٠ ملياراً لدعم المازوت الأحمر، و٥٠ ملياراً لسداد سلفة لدعم القمح و٨٠ ملياراً للمدارس المجانية، و٣٠ ملياراً مساعدة عن كل يوم حضور فعلي في المدارس الرسمية، إضافة إلى دعم مؤسسة كهرباء لبنان الذي يبلغ ١٤٨٦ مليار ليرة، وأشارت إلى أن إجمالي الإنفاق على الدعم الاجتماعي في مشروع موازنة ٢٠٠٩ يبلغ ١٦٧٦ مليار ليرة، وهذا المبلغ يشكل ١١ في المئة من إجمالي النفقات العامة و١٨ في المئة من إجمالي النفقات الأولية.

وعددت دارة الأهداف العامة للإصلاح الاجتماعي، وأولها <تحقيق أهداف الألفية المتمثلة في مكافحة الفقر وتحسين المؤشرات الصحية والتعليمية>.

وأضافت أن <الإصلاح يهدف أيضاً إلى تحسين فاعلية الإنفاق الاجتماعي، من خلال إعادة النظر في توزيع الموارد بما يحسن المؤشرات العامة لا سيما لجهة حجم التغطية ونوعية الخدمات الاجتماعية وكلفتها>. وشددت كذلك على أهمية <تحسين الاستهداف، من خلال تحديد أكثر دقة للفئات الأشد حاجة والتخفيف من تسرب الموارد إلى من ليسوا بحاجة إليها>. وبين الأهداف أيضاً، بحسب دارة <تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الحالية وتطوير برامج جديدة من شأنها أن تخفف من انعكاس الأزمات المالية والاقتصادية>، و <تعزيز الحماية الاجتماعية عبر تطوير أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية>.

وشرحت دارة أن من المشكلات التي يعانيها القطاع الاجتماعي والتي تؤثر في الموازنة العامة، <النقص في الاستراتيجيات والرؤية والخطط المتوسطة والبعيدة المدى>، و <تششت للاعبين وتضارب الأدوار وغياب آليات التنسيق الفاعلة، ومن الأمثلة على ذلك، في القطاع الصحي، تعدد الصناديق الضامنة مع معايير استفادة وأنظمة تعاقد وتكاليف مختلفة، وفي قطاع التعليم، كون المال العام يمول التعليم الرسمي والتعليم الخاص والخاص المجاني>. ولفتت كذلك إلى <التكاليف الفردية للخدمة الاجتماعية>، ملاحظة أن <مستوى المؤشرات الاجتماعية لا يتلاءم مع حجم الإنفاق الاجتماعي، وهو ما يظهر في التعليم، من خلال ارتفاع معدلات التسرب والرسوب وتدني نوعية التعليم، وفي الصحة من خلال مؤشرات الصحة العامة والارتفاع في معدلات الاستشفاء>. وأبرزت دارة كذلك <عدم وضوح حدود تدخل الدولة في الخدمة الاجتماعية، وأين يبدأ هذا التدخل وأين ينتهي>.

وأوضحت أن <نقص الاستراتيجيات يؤدي إلى عدم قدرة الموازنة على التوقع لمدى أبعد من سنة واحدة، ويؤثر سلباً على القدرة على التوقع المالي، ويجعل من غير الممكن وضع أهداف مالية متوسطة المدى والالتزام بها>.

وأضافت أن مشكلات القطاع الاجتماعي تؤدي إلى <عدم وجود رابط بين التخطيط القطاعي والتخطيط المالي>، وإلى <جعل تحضير الموازنة يعتمد على المبدأ التراكمي وليس مرتبطاً بأهداف وبرامج واضحة>. وتابعت أن المشكلات المذكورة تؤدي إلى <ضعف الوظيفة التوزيعية للموازنة>، وإلى <صعوبة قياس أداء الإنفاق العام من حيث تحسين الخدمة أو توسيع التغطية>.

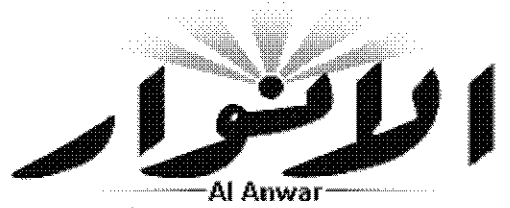
وقالت دارة ان الورشة الاصلاحية في قطاع الصحة تهدف إلى <ايجاد آلية للتنسيق بين الصناديق الضامنة، وتطوير أنظمة رقابة موضوعية على استهلاك الخدمات الصحية، والعمل على تنميط نظم المعلومات والتعاقد ومعايير الاستفادة بين الصناديق، والانتقال التدريجي إلى مفهوم الأداء عبر تحديد أهداف وبرامج صحية مع معايير تمكن من قياس الأداء>. أما في قطاع التعليم، فتركز الورشة الاصلاحية على <وضع استراتيجية قطاع التربية موضع التنفيذ ووضع خطة عمل تنفيذية تعكس اولويات القطاع، وانجاز المشروع الذي بدأ العمل به لوضع موازنة وزارة التربية ضمن إطار متوسط المدى وربط هذه الموازنة بمؤشرات أداء>.

وتحدثت عن تطوير نظام استهداف الأسر الفقيرة، فشرحت ان <نظام الاستهداف يساعد على تصنيف الأسر بشكل تلقائي بحسب وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وعلى اختيار المؤهلين للاستفادة من المساعدة الاجتماعية وبرامج الدعم، وعلى تطوير برامج مساعدة اجتماعية بحسب حاجات الأسر>. وشددت على ان نظام الاستهداف <وسيلة تمكن صانعي السياسات من معرفة حجم المشكلة وتحديدها وبالتالي الانعكاس المالي لمعالجتها، ويعزز الوظيفة التوزيعية للموازنة العامة>.

أما بالنسبة إلى إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فقالت ان الاصلاحات تسعى إلى <معالجة هيكلية لعجز الصندوق تتضمن تحسين الإيرادات وترشيد النفقات>.

د. نعمة

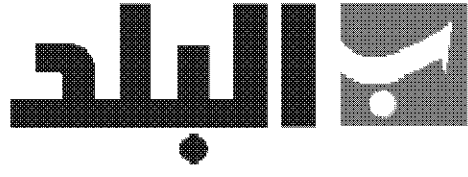
وعقب على محاضرة دارة الخبير الاقتصادي الدكتور اديب نعمة، فكشف في سياق تعقيبه عن دراسة هي الأولى من نوعها اجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الحرمان والفقر البشري في ٧ دول عربية بينها لبنان، أظهرت ان الفئة الفقيرة أو المحرومة في لبنان هي بحدود ٧ في المئة، اما في سوريا فالنسبة هي الضعف، في حين انها في تونس والجزائر فوق العشرين في المئة، وفي المغرب نحو ٣٦ في المئة، وفي اليمن وجيبوتي فوق السبعين في المئة.



الانفاق الاجتماعي يشكّل ٦,٢٢% من اجمالي نفقات موازنة ٢٠٠٩

نظم المعهد المالي-معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ورشة عمل عن الإصلاحات الاجتماعية المقترحة في آلية الموازنة العامة في لبنان، وتحدثت السيدة كوثر دارة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المال، فعرضت لأرقام الإنفاق الاجتماعي في مشروع موازنة ٢٠٠٩، مشيرة الى أن الانفاق على الصحة يبلغ ٨٢٢ مليار ليرة، وعلى التعليم ١٢٨٧ مليار ليرة، وعلى التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة ١٣٠٠ مليار ليرة، إضافة الى ١١٠ مليارات ليرة لنفقات اجتماعية أخرى، مما يجعل اجمالي الانفاق الاجتماعي ٢٥٢٠ مليار أي ٢٢,٦ في المئة من إجمالي النفقات، و٣٩ في المئة من اجمالي النفقات الأولية و٨ في المئة من الناتج المحلي. كذلك عرضت توزيع مبالغ الدعم في مشروع موازنة ٢٠٠٩، وهي ٢٠ مليار ليرة لدعم المازوت الأحمر، و٥٠ ملياراً لتسديد سلفة لدعم القمح، و٨٠ ملياراً للمدارس المجانية، و٣٠ ملياراً مساعدة عن كل يوم حضور فعلي في المدارس الرسمية، إضافة الى دعم مؤسسة كهرباء لبنان الذي يبلغ ١٤٨٦ مليار ليرة، واشارت الى أن إجمالي الإنفاق على الدعم الاجتماعي في مشروع موازنة ٢٠٠٩ يبلغ ١٦٧٦ مليار ليرة، وهذا المبلغ يشكّل ١١ في المئة من اجمالي النفقات العامة و١٨ في المئة من اجمالي النفقات الأولية.

وأوضحت أن نقص الاستراتيجيات يؤدي الى عدم قدرة الموازنة على التوقع لمدى أبعد من سنة واحدة، ويؤثر بها. وقالت إن مشكلات القطاع الاجتماعي تؤدي الى عدم وجود رابط بين التخطيط القطاعي والتخطيط المالي، والى جعل تحضير الموازنة يعتمد على المبدأ التراكمي وليس مرتبطاً بأهداف وبرامج واضحة.



22 % الأنفاق الإجتماعي في الموازنة

عرضت كوثر دارة، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المال لأرقام الإنفاق الاجتماعي في مشروع موازنة، ٢٠٠٩ وهي: "الأنفاق على الصحة يبلغ ٨٢٢ مليار ليرة، وعلى التعليم ١٢٨٧ مليار ليرة، وعلى التقاعد وتعويزات نهاية الخدمة ١٣٠٠ مليار ليرة، إضافة الى ١١٠ مليارات ليرة لنفقات إجتماعية أخرى، ما يجعل إجمالي الأنفاق الاجتماعي ٣٥٢٠ ملياراً أي ٢٢,٦ % من إجمالي النفقات، و٣٩ % من إجمالي النفقات الأولية و٨ % من الناتج المحلي."

نظم المعهد المالي- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي أمس ورشة عمل عن "الإصلاحات الاجتماعية المقترحة في آلية الموازنة العامة في لبنان". وهددت دارة توزيع مبالغ الدعم في مشروع موازنة، ٢٠٠٩ "وهي ٣٠ مليار ليرة لدعم المازوت الأحمر، و٥٠ ملياراً لتسديد سلفة لدعم القمح، و٨٠ ملياراً للمدارس المجانية، و٣٠ ملياراً مساعدة عن كل يوم حضور فعلي في المدارس الرسمية، إضافة الى دعم مؤسسة كهرباء لبنان الذي يبلغ ١٤٨٦ مليار ليرة". وأشارت الى أن إجمالي الأنفاق على الدعم الاجتماعي في مشروع موازنة ٢٠٠٩ يبلغ ١٦٧٦ مليار ليرة، وهذا المبلغ يشكّل ١١ % من إجمالي النفقات العامة و١٨ % من إجمالي النفقات الأولية". وهددت دارة الأهداف العامة للإصلاح الاجتماعي، وأولها "تحقيق أهداف الألفية المتمثلة في مكافحة الفقر وتحسين المؤشرات الصحية والتعليمية". وأضافت أن "الإصلاح يهدف أيضاً الى تحسين فاعلية الإنفاق الاجتماعي، من خلال إعادة النظر في توزيع الموارد بما يحسن المؤشرات العامة لا سيما لجهة حجم التغطية ونوعية الخدمات الاجتماعية وكلفتها."

وشددت على أهمية "تحسين الاستهداف، من خلال تحديد أكثر دقة للفئات الأشد حاجة والتخفيف من تسرب الموارد إلى من ليسوا بحاجة إليها". وبين الأهداف أيضاً، بحسب دارة، "تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الحالية وتطوير برامج جديدة ستخفف من انعكاس الأزمات المالية"، و "تعزيز الحماية الاجتماعية عبر تطوير أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية". وتحدثت عن تطوير نظام استهداف الأسر الفقيرة، فشرحت أن "النظام يساعد على تصنيف الأسر بشكل تلقائي بحسب وضعها الاقتصادي والاجتماعي، وعلى اختيار المؤهلين للافادة من المساعدة الاجتماعية.